

IRAQ

بروتوكول تعاون بين
غرفة تجارة الأردن وغرفة صناعة الأردن
و
اتحاد الغرف التجارية العراقية

في إطار السعي نحو تدعيم العلاقات الاقتصادية وتطوير التعاون المشترك، اتفقت غرفة تجارة الأردن وغرفة صناعة الأردن واتحاد الغرف التجارية العراقية المشار إليهم فيما بعد " بالطرفين " على الالتزام بتنفيذ بنود بروتوكول التعاون التالي، والذي يهدف إلى تحديد إطار عملى للعلاقات بين الطرفين، وارسال سبل دعم التعاون بينهم بما يساعد على تحقيق اهدافهم الاقتصادية المشتركة.

المادة الأولى

يعمل الطرفان من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي وتعريف التجار والشركات والمستثمرين بالمزايا التي توفرها قوانين الاستثمار في البلدين والتعريف بالفرص والمزايا الاستثمارية المتاحة، وحثهم على المساهمة في مشاريع إعادة الاعمار والاستثمار في العراق للاستفادة من المزايا المتوفرة فيها.

المادة الثانية

يشجع الطرفان تبادل الوفود التجارية والخبراء والبعثات الاقتصادية فيما بينهما ، كما يعملان على متابعة النتائج المترتبة على هذه الزيارات.

المادة الثالثة

يتعاون الطرفان على ايجاد شبكة من الاتصالات بين قطاعات الأعمال لديهما وتوسيعها باستمرار لتسهيل تعريف الأعضاء بالفرص التجارية المتاحة في كلا البلدين.

المادة الرابعة

يشجع الطرفان تسهيل انساب المعلومات الاقتصادية والاحصائيات التجارية بينهما، والتأكيد من جعلها في متناول رجال الأعمال الأعضاء في كل منها، بغية تسهيل عقد الصفقات التجارية وتفعيل المشروعات المشتركة ، كما يشجع الطرفان الأبحاث والدراسات المشتركة كلما كان ذلك ممكناً ومطلوباً

المادة الخامسة

يتبادل الطرفان المطبوعات والمجلات والدوريات والأدلة التجارية والقوانين واللوائح التي تنظم الأنشطة الاقتصادية في بلديهما لاطلاع رجال الأعمال في كل منها.

المادة السادسة

يساعد كل طرف من الطرفين نظيره في مجال تنظيم أو المشاركة في المعارض التجارية والندوات والمؤتمرات والأنشطة المشابهة التي تعقد في بلده.

المادة السابعة

يبذل كل طرف أقصى جهده لتذليل العقبات والمعوقات التي تعرّض سبل نمو التبادل التجاري بين البلدين، واقتراح الوسائل الممكنة للتغلب عليها.

المادة الثامنة

يساعد كل طرف من الطرفين نظيره في معالجة الشكاوى الناجمة عن التعاملات التجارية التي قد يواجهها الأعضاء المنتسبون وفي حل النزاعات عن طريق الوساطة أو التوفيق أو التحكيم ومن المفيد في هذا الصدد أن تنص العقود التجارية بين أعضاء الطرفين على شرط حل النزاعات التي قد تنشأ بينهم عن طريق التوفيق أو التحكيم.

المادة التاسعة

يعاون الطرفان على دعم وتشجيع نقل الخبرات الفنية والتقنية واتاحة فرص التدريب المتبادل أمام الأعضاء في كل منهما.

المادة العاشرة

اتفق الطرفان على تشكيل (مجلس الأعمال الأردني العراقي المشترك) لتنفيذ مزيد من أنشطة ترويج الأعمال بصورة منتظمة في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والخدمات إضافة إلى القطاعات الصناعية الأخرى، بحيث:

- يتالف المجلس من اثنى عشر عضواً من كل جانب.
- تعقد الاجتماعات المشتركة للمجلس في أي من البلدين بالتناوب على الأقل مرة واحدة سنوياً.
- يمكن تعين اللجان الفرعية ومجموعات العمل عند الحاجة للنظر في أمور محددة وتقديم التوصيات في هذه الحالات.
- يُحدد تاريخ ومدة وجدول أعمال الاجتماعات المشتركة وغير ذلك من التفاصيل مقدماً من قبل الجانبين كليهما وفقاً لاتفاقيهما المتبادل في هذا الشأن.

المادة الحادية عشرة

في مجال تنفيذ بنود هذا البروتوكول يقوم الطرفان بمراجعة نصوصه من فترة إلى أخرى، أخذين في الاعتبار المستجدات التي قد تستدعي إضافة بنود جديدة أو تعديل بنود قائمة، كما يمكن تعديل هذا البروتوكول في أي وقت بناءً على موافقة الطرفين كتابياً.

المادة الثانية عشرة

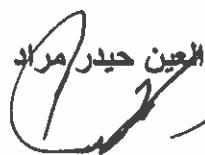
يصبح هذا البروتوكول نافذ التطبيق اعتباراً من تاريخ توقيعه من قبل الطرفين، ويبقى ساري المفعول إلى أن يطلب أي من الطرفين خطياً من الطرف الآخر إنهاء العمل به. كما يمكن إنهاؤه في أي وقت يتفق فيه الطرفان على ذلك بعد التشاور بينهما.

وقع في عمان يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٦/١١



الأستاذ جعفر الحمداني

الدكتور حاتم الحلواني



رئيس غرفة تجارة الأردن

رئيس غرفة صناعة الأردن

رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية